**قسم العلوم السياسية**

**سنة ثانية لسانس**

**مقياس :الدولة والمجتمع المدني**

**علاقة الدولة بالمجتمع المدني**

 إن مصطلح «المجتمع المدني» ظهر واختفى عدة مرات على مدى القرون الأربعة الماضية، حيث بدأ المصطلح ليبراليًا مع مدرسة التنوير الإسكتلندي (هيوم وآدم سمث) واستمر في التطور إلى أن جاء جرامشي وأعاد له الحياة في النصف الأول من القرن العشرين، قبل أن يظهر هابرماس بفكرة المجال العام ليمثِّل جسرًا بين الليبرالية والماركسية، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي تحوّل الأمر إلى صناعة، حيث موّلت الدول الغربية المجتمع المدني لضرب الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية وخاصة بولندا، ليقدم بذلك بديلا مبنيًا على الحراك الاجتماعي القائم على التمييز بين المجتمع والدولة.

ويمكن النظر إلى علاقة المجتمع المدني بالدولة في الغرب من خلال ثلاث مراحل:

* الأولى تمتد من **مايكيافيلي** حتى الثورة الفرنسية، وكان مطلب المجتمع المدني فيها؛ اتحاد القاعدة الاجتماعية مع البنية السياسية لتشكيل الجسد الاجتماعي، بهدف إقصاء الكنيسة عن الحياة العامة، واستقلال الدنيوي عن السماوي.
* بعد الثورة الفرنسية كان هدف المجتمع المدني استقلال المجتمع عن الدولة.
* في القرن العشرين إيجاد مساحات تلاق مع الدولة لتحقيق الرفاه للإنسان.

ويرى **جون كين** أن انشغال الفكر الغربي بضرورة إيجاد نقطة التوازن بين الدولة والمجتمع أنتج خمس صيغ لطبيعة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة:

* الأولى، كما يمثلها **هوبز** وآخرون ترى أن مهمة الدولة هي الانقلاب على مجتمع الطبيعة غير الآمن، وإحلال «المجتمع المدني» مكانه، وهو مجتمع يتماهى مع الدولة وتكون هي الأساس فيه.
* الثانية، ويمثلها **لوك وكانط** والتنوير الإسكتلندي، ويرى المجتمع المدني حالة طبيعية، وأن مهمة الدولة ليست الانقلاب عليه، وإنما المحافظة عليه ورعايته وتطويره.
* الثالثة، تؤكد أن الدولة شرٌّ لا بد منه ويجب مقاومتها والحد من سلطانها إلى الحد الأدنى.
* الرابعة،المنظور **الهيجلي** الذي يرى الدولة مكمّلة للمجتمع المدني، ولكنها عابرة له وقوّامة عليه، وشرطٌ لإعطائه البُعد الأخلاقي والعمومي.
* وخامسًا وأخيرا، المفهوم الذي يرى أهمية استقلالية المجتمع المدني عن الدولة، وأهميته ليس فقط لكف غلوائها والحد من سلطانها، بل كذلك للحد من هيمنة الأغلبية الشعبية ضد الأفراد والأقليات. وهذا المنظور يمثله كل من توكفيل وجون ستيوارت ميل.

 وفي ظل هذا الجدل يؤكد المفكر المغربي **عبد الله العروي** على أنه يمكن النظر للدولة بطريقتين: **المنظور الأول**: يقضي بأن الغاية المقدّرة للبشر ليست من عالم المرئيات، وأن الحياة الدنيا بمثابة تجربة يجتازها المرء ليعرفَ قيمته وما يستحق من جزاء في حياة أخرى محجوبة عنه، فالدولة في هذا المنظور مجرد تنظيم اجتماعي لا يمكنُ أن تتضمن قيمة أعلى من قيمة الحياة الدنيا، وهي في خدمة الفرد لكي يحقّقَ غايته العليا الأخروية. وهذا المنظور يقدّم الأخلاق على السياسية ويجعل الدولة وسيلة في خدمتها. **المنظور الثاني**: فيرى أن غاية الإنسان هي المعرفة والسعادة، وهو يسعى إلى سد حاجاته باستمرار لذلك يتعاون الأفراد فيما بينهم لتحقيق هذه الغايات، والدولة تعد إحدى ظواهر هذا التعاون ووسيلة لتحقيق الغايات البشرية. وفي كلا الحالتين لا تكتسب الدولة القيمة إلا إذا انغمست في المجتمع وخدمت أغراض الفرد العاقل، عندئذ تصبح دولة أخلاقية وتحتل مكانا في منظومة الحق والخير.

 لكن يجب أن لا نستغرق في التفريق بين الدولة والمجتمع، ونهمل هذا التداخل الكبير بينهما، فالمجتمع المدني يخترق الدولة عن طريق المجلس التشريعي – الممثل للطبقات (Estate Assembly) بحسب هيجل – وعن طريق الرأي العام، كما أن الدولة تخترق المجتمع المدني عن طريق السلطة العامة والشرطة وإدارة العدالة وتنظيم الاقتصاد ضد الافتقار. فيما لا يحقق المجتمع المدني العقلانية والعمومية إلا عبر الدولة، التي تجسد هذه القيم، وبالتالي ترعى المصلحة العامة وتتجاوز انقسامات وأنانية المجتمع المدني؛ لهذا لا ينبغي النظر إلى المجتمع كمضاد تماما للدولة، فعندما تريد الدولة أن تطبق القانون مثلا، فإنها تحتاج إلى المجتمع المدني ليرسخ في المواطنين روح احترام القانون والتعاون مع السلطات لتحقيق المصلحة العليا للجميع.

 كما يجب أن ننتبه إلى الفرق بين الإنسان في داخل الأسرة ونفس الإنسان الذي نعتبره مواطنًا عندما يخرجُ إلى المجتمع، وهذا الذي لم ينتبه إليه روسو عندما اعتبر أن هناك تعارضًا بين إرادة مجموع الأفراد في المجتمع المدني والإرادة العامة في الدولة، ولو ميّز بين الفرد والمواطن وبين المجتمع المدني والدولة لما نشأ هذا التعارض المتوهم بين المصلحة العامة وإرادة مجموع الأفراد، حتى أن هيجل يرى أن الدولة إذا لم تستطع أن تحقق المصالحة بين المصالح الخاصة والغاية العامة فإنها تنهار.

 وقد كتب **هيجل** في مقال بعنوان «الدستور الألماني» رأى فيه أن الدولة تنقسمُ إلى جوهر وعرَض، فالعرض مثل حقوق الملكية والامتيازات السياسية والضرائب وإدارة العدالة، أما الجوهر فهو «سلطة مجتمعية عليا» تطلب من الأفراد فعل ما هو ضروري للحفاظ عليها، وفيما عدا هذه الأمور تترك السلطة الحرية لإرادة الأفراد. ويمكن القول بأن هناك دائرتان يمكن فهم الواقع من خلالهما وهما الدائرة السياسية (الدولة) والدائرة المدنية (المجتمع)، حيث يُنشئ التداخل بين المجتمع المدني والدولة ما يعرف بـــــ المجتمع السياسي.

 ورغم أن المجتمع المدني أصلا مصطلح لم يظهر إلا في ظل الدولة، إلا أنه لا يوجد ما يمنع من ظهور مجتمع مدني بدون دولة، والاكتفاء بوجود سلطة فقط كما كان الحال في مكة قبل الإسلام (فهي مركز حضري وتجاري والعنف فيها ممنوع بالعادات والتقاليد)، لكنها تبقى حالة نادرة ، حيث الأصل أن المجتمع يشهد صراعات تحتاج إلى دور الدولة الحاسم لمنع العنف وإقرار السلام. ورغم أن الدولة كيان قام بالأساس لمنع التوحش، فإنه كيان قابل في ذاته للتوحش لذلك فإنه يجب حصر دورها في أضيق الحدود.

وأخيرا يجب التنبيه إلى أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة تختلفُ من ثقافة لأخرى ومن منطقة إلى أخرى، ولما كانت الدول القومية في الجزء الأكبر من العالم النامي نتاجًا كولونياليا يتميز اقتصاد السوق فيه بالهشاشة؛ فإن المجتمعيات المدنية في الجنوب لا بد وأن تكون مختلفة عن مثيلاتها التي ظهرت في الشمال.